

Distr.
GENERAL

S/1999/56
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

إذ أعرب عن بالغ التقدير لاهتمامكم بالحالة في كوسوفو وميتوهيا، اللتين تشكلان إقليمًا يتمتع بالحكم الذاتي تابع لجمهورية صربيا التي هي جزء من يوغوسلافيا، أرفق طيه صورة عن رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة من السيد زيفادين يوفانوفيتش، وزير الخارجية الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى كانتوت فوليباك وزير خارجية مملكة النرويج والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن قيام حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باعتبار السفير وليام ووكر، مدير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو، شخصا غير مرغوب فيه. وكما سترون في الرسالة المرفقة، فإن الحكومة اليوغوسلافية اتخذت القرار حصرا بسبب السلوك غير المقبول وغير المبدئي والمهين للسفير ووكر تجاه دولة يوغوسلافيا وحكومتها.

وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد لكم أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة التزاما ثابتا بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، كما أنها ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، وبالتنفيذ المتسق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بكوسوفو وميتوهيا. ولكن في الوقت نفسه، أود أن أبين أن حكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا قد عقدتا العزم على مواصلة تعاونهما مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو وفقا للاتفاق المبرم في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وذلك بهدف خلق أوضاع تساعد على التوصل إلى حل سياسي دائم وسلمي للحالة في كوسوفو وميتوهيا، وهذا يتصدر رأس الأولويات لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومرفق طيه أيضا صحيفة معلومات عن عمليات قامت بها الشرطة للبحث عن مجموعة إرهابية والقبض عليها في قرية راتشاك قرب ستمليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وسأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها إحدى وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة من
وزير الخارجية الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
إلى وزير خارجية مملكة النرويج والرئيس الحالي لمنظمة
الأمن والتعاون في أوروبا

كما تعلمون فإن الفقرة ٨ (١) من اتفاق بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو وميتوهيا، الموقع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تنص على أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ تنطبق على البعثة.

وقد انتهك رئيس بعثة التحقق في كوسوفو، السفير وليام ووكر، من خلال الموقف العام الذي أبداه بصفته رئيسا للبعثة ومن خلال توجيه الإهانة إلى كرامة سلطة هيئات الدولة المختصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها البلد المضيف، واغتصاب تلك السلطة انتهاكا سافرا، أحكام اتفاقية فيينا وأحكام الاتفاق الموقع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وإذ أخذت الحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هذا الأمر بعين الاعتبار، وانطلاقا من المادة ٩ من اتفاقية فيينا، فإنها قررت اليوم اعتبار السيد وليام ووكر، رئيس بعثة التحقق في كوسوفو وميتوهيا، شخصا غير مرغوب فيه. وبناء على ذلك، فإن السيد وليام ووكر ملزم بمغادرة إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في غضون ٤٨ ساعة.

وأنتهز هذه المناسبة لأكرر استعداد الحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مواصلة تعاونها الكامل مع بعثة التحقق في كوسوفو ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجال التنفيذ المتسق لجميع الاتفاقات، وتحدوني الثقة في أن هذا يخدم المصلحة المتبادلة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأنه متفق مع الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي دائم في كوسوفو وميتوهيا الذي يمثل هدفنا الرئيسي.

(توقيع) زياديين يوفانوفيتش

ضميمة

حقائق بشأن العمليات التي قامت بها الشرطة للبحث عن مجموعة إرهابية والقبض عليها في قرية راتشاك قرب ستمليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

في الصباح الباكر من يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام رجال الشرطة بتطويق قرية راتشاك، التابعة لبلدية ستمليه، في محاولة للقبض على مجموعة إرهابية.

وقبل خمسة أيام من عملية القبض هذه، قامت المجموعة الإرهابية بقتل الشرطي سفيتسلاف بريزيتش في قرية راتشاك. وقد ارتكبت هذه المجموعة الإرهابية العديد من الأعمال الإرهابية الإجرامية التي يعاقب عليها بموجب المادة ١٢٥ من القانون الجزائري لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إذ قامت بقتل أفراد الشرطة سينيسا ميخائيلوفتش، ونازما ألوري وسفيتسلاف بريزيتش، أحد عناصر شرطة يوروسيفاتش الاحتياطية في مخفر شرطة ستمليه (وقد قتلوا في هجمات وقعت في ١٠ أيلول/سبتمبر و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)؛ وساسا يانكوفيتش ورايكو ديورديفتش، وهما من أفراد شرطة غنيلاني الاحتياطية (وقتلوا في ٢ آب/أغسطس و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، وبقتل مواطنين مدنيين هما ميغنتار ريسانبي (في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) وإنفر جاسبي (في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩). وقامت هذه المجموعة الإرهابية في بلديتي يوروسيفاتش وستمليه باختطاف أفراد من الطائفة الألبانية والمجموعة العرقية الرومانية كما أحرقت منزل ديمالي بيتيشي، وهو مواطن ألباني من قرية راتشاك (في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

ولدى اقتراب المجموعات الإرهابية من قرية راتشاك قامت بمهاجمة أفراد الشرطة في الخنادق والملاجئ والاستحكامات، واستخدمت الأسلحة الرشاشة وقاذفات القنابل اليدوية المحمولة وقذائف الهاون. وأصيب في هذا الهجوم الشرطي غوران فوسيتشفيتش بجروح، كما أصيب عدد من المركبات الرسمية التابعة لوزارة داخلية جمهورية صربيا بأضرار. وقد استخدم أفراد الشرطة من أجل صد الهجوم الأسلحة النارية وقاموا بتدمير المجموعات الإرهابية. وقتل العشرات من الإرهابيين أثناء القتال، وكانت أغلبيتهم ترتدي الزي الرسمي وشعار ما يدعى بجيش تحرير كوسوفو الإرهابي.

وقامت الشرطة في هذه المناسبة بمصادرة مدفع رشاش عيار ١٢,٧ مم من طراز براونينغ، ومدفعين رشاشين، و ٣٦ بندقية آلية، وبندقيتي قنص، وكمية كبيرة من الذخيرة والقنابل اليدوية وأجهزة اللاسلكي وغيرها من المعدات العسكرية.

وتم إبلاغ بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو عن البدء بعملية القبض وقد وصلت إلى مسرح القتال.

وعقب القتال مباشرة، جاء فريق تحقيق من الشرطة إلى المسرح برئاسة قاضية التحقيق دانيتشا مارينكوفيتش من محكمة بريستينا المحلية ونائب المدعي العام عصمت سوفا، بيد أن الإرهابيين الذين كانوا متمركزين في المرتفعات المجاورة فتحوا النار وحالوا دون القيام بتحقيق ميداني.

وفي اليوم التالي بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، حيل مرة ثانية دون إجراء التحقيق الميداني بسبب إصرار بعثة التحقق في كوسوفو على قيام قاضية التحقيق بإجراء التحقيق دون تواجد الشرطة بحجة أن القتال قد يستأنف.

وفي أعقاب قيام الشرطة بعملية البحث عن المجموعة الإرهابية والقبض عليها بسبب قيامها بهجمات إرهابية وعمليات قتل واختطاف لأفراد الشرطة وللمواطنين في منطقتي يوروسيفاتش وستمليه، وجه رئيس بعثة التحقق في كوسوفو، السيد وليام ووكر، الاتهام مباشرة لـ "قوات الأمن اليوغوسلافية" بارتكاب مذبحه جماعية ضد ٤٥ مدنيا في قرية راتشاك، وقال إنه "شاهدها" بنفسه ووجه تحذيرا بضرورة السماح لمحققين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالمجيء إلى كوسوفو وميتوهيا خلال الـ ٢٤ ساعة القادمة. وصرح في مؤتمر صحفي أن القرويين أرشدوه إلى المكان الذي شاهد فيه جثث ٢٠ قتيلًا مدنيا ("يبدو أنهم أعدموا حيث كانوا مطروحين" و "ما من أحد منهم كان يرتدي ثيابا غير مدنية" و "كانوا يبدون سكانا قرويين بسطاء"). وذكر أن بعثة التحقق في كوسوفو أحصت ٣٦ قتيلًا في حين أن بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو أحصت ٤٥ قتيلًا.

ووصف السيد وليام ووكر النزاع برمته بأنه نزاع مع السكان المدنيين، دون اعتبار لحقيقة أنهم كانوا مسلحين وأن الشرطة قامت بالقبض عليهم وأنهم شنوا هجمات على الشرطة. كما أنه تجاهل حقيقة تعرض الشرطة للهجوم والاستفزاز وأنها كانت مضطرة للدفاع عن نفسها باستخدام أسلحة نارية لصد هجمات إرهابية مسلحة. والبيان الذي قدمه إلى المسؤولين الحكوميين في كوسوفو وميتوهيا والذين أبلغوه بجميع الحقائق وبأن العالم سيصدق بدلا من أن يصدق الحجج والحقائق التي لدى سلطات بلدنا القضائية، كان بيانا يسبب الصدمة.

وفي الوقت نفسه، قام السيد وليام ووكر نفسه، دون إبلاغ السلطات اليوغوسلافية، بزيارة قرية راتشاك برفقة مساعديه. وبهذا الأسلوب قام بمحاولة واضحة لاحتكار تفسير التطورات ولأخذ موقف متحيز من مسألة تحديد الوقائع الفعلية. وهو لم يعر اهتماما لكون السلطات اليوغوسلافية سلطات ذات سيادة في كل جزء من أجزاء إقليم الدولة وأنها وحدها صاحبة الاختصاص في تحديد الحقائق، في إطار الإجراءات القانونية وفي حضور بعثة التحقق في كوسوفو، وإعلان الحقيقة. وبفعل سلوكه وتفسيراته الكاذبة والحاقدة، واستهتاره بالسلطات اليوغوسلافية المختصة والقوانين اليوغوسلافية، فإن السيد ووكر ارتكب انتهاكا سافرا لولاية التحقق التي يضطلع بها وللتوافق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أرسل السيد دوشان لونشار، رئيس فريق التنسيق للجنة التعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو وميتوهيا من الحكومة الاتحادية، مذكرة احتجاج إلى رئيس البعثة في كوسوفو وميتوهيا، السيد وليام ووكر، بسبب سلوكه، وعلى الأخص بسبب قيامه بمنع إجراء تحقيق ميداني في قرية راتشاك بهدف تحديد المسار الحقيقي للأحداث تحديدا موضوعيا. ولم يبدأ التحقيق الميداني، الذي كان من المزمع إجراؤه في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، في الفترة الواقعة من الساعة ٨ صباحا إلى الساعة الواحدة بعد الظهر، والذي طلب فيه إلى السيد ووكر أن يتحقق من التحقيق الميداني، وذلك بسبب الهجوم الذي شنه الإرهابيون الألبانيون من قريتي رانتشي وبيتروفو، واستخدموا فيه مدافع الهاون والمدافع الرشاشة. وبهذه المناسبة، سقطت إحدى القنابل اليدوية بالقرب من القاضية دانيتشا مارينكوفتش، بينما أدت القنابل اليدوية التي أطلقها الإرهابيون إلى تعريض حياة أفراد الشرطة وأمن القاضية للخطر مباشرة.

وفي الوقت نفسه، أرسل احتجاج إلى السيد ووكر لمنعه قاضية التحقيق من إجراء تحقيق ميداني، وطلب إليه أن يتولى القائمون بالتحقق أداء مهمة التحقق حصرا من التحقيق ومن عمل قاضية التحقيق وأمنها.

وخلال الأعمال التي قامت بها الشرطة، قتل مويوتا صادق (من مواليد عام ١٩٤٣)، وهو إرهابي من قرية مالو بوليتشه التابعة لبلدية ستمليه، وابنته التي كانت أحد الأعضاء الناشطين في المنظمة الإرهابية التي تدعى جيش تحرير كوسوفو. وكان مويوتا وأشقائه وأبناؤه الثلاثة وابنته، يتأسون المجموعة الإرهابية المؤلفة من عدد من الأشخاص الذين شاركوا في العديد من الهجمات الإرهابية ضد موظفي وزارة الداخلية وأفراد جيش يوغوسلافيا في بلدية ستمليه.

ولاحقا للاتفاقات التي وقع عليها السيد سلوبودان ميلوسفتش، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة السيد ريتشارد هولبروك، في الفترة من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، في منطقة إقليم كوسوفو وميتوهيا للحكم الذاتي، قام الانفصاليون الألبانيون بما مجموعه ٥٩٩ هجوما واستفزازا إرهابيا، شن منها ١٨٦ هجوما ضد المواطنين، و ٤١٣ هجوما ضد موظفي وزارة الداخلية. وقتل في هذه الهجمات ٥٣ شخصا (٣٧ مدنيا و ١٦ شرطيا)، وأصيب ٣٦ شخصا إصابات خطيرة (١٣ مدنيا و ٢٣ شرطيا)، بينما أصيب ٧٦ شخصا إصابات طفيفة (٣٨ مدنيا و ٣٨ شرطيا). واختطف ما مجموعه ٤٣ شخصا (٣٩ مدنيا و ٤ من الشرطة) وقتل منهم ٣ أشخاص (مدني وشرطيان) وأفرج عن ١٧ شخصا (١٦ مدنيا وشرطي واحد)، بينما لا يزال مصير ٢٢ مدنيا وشرطي واحد مجهولا.
